الملحق: جدول الإجابة عن التعاليق

الاسم	التعليق	الجواب
Yiussef ben ichou	يجب تغير القنون 13/33 بقانون يرعي امكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة و تبسيط المساطر	على عكس ما ورد في التعليق، فإن مشروع القانون أحال على نص تنظيمي تصنيف الشركات المعدنية لا سيما الشركات الصغرى والمتوسطة. وعرف هذا المشروع الاستغلالات المنجمية الصغرى. الشركات الصغرى والمتوسطة وضمن مقتضيات تمكنهم من الاستفادة على سبيل المثال من رخص بحث تغطي مساحات أصغر من 1 كيلومتر
Ste Maroc minerais sarl	القانون 33-13،لم يشر في اي فقرة من فقراته إلى ما يخدم المقاولات الصغيرة والمتوسطة(تصنيف الشركات حسب الامكانيات، عدم السماح ببيع المنتوج في مرحلة البحث). وبالتالي نتمنى إعادة صياغة هذا القانون والاخذ بالملاحظات المطروحة من طرف جمعيات هذا القطاع.	
شركة تفروين للمعادن	من نائب رئيس الإتحاد المقاولات الصغرى والمتوسطة للبحت عن المعادن بجهتي سوس ماسة ودرعة تافيلالت الى الأمانة العامة للحكومة نحن كشركات معدنية متوسطة و صغرى استثمرنا لسنوات اموال في التنقيب عن المعادن في ضل القانون القديم المنضم للقطاع لكن بعد صدور القانون 33-13 المنضم لقطاع المعادن جاء بمجموعة من البنود المجحفة والقاسية في حق المقاولة الصغرى متل قانون الإستكشاف الذي أقصى المقاولة الصغرى بصفة عامة وكذلك فرض قدرة مالية وتقنية وبشرية كبيرة لايمكن للمقاولة الصغرى مسايرتها في هدا الصدد نلتمس إعادة النضر في هذا القانون وتعديله ليتسنى للمقاولة الصغرى مواكبة الإستثمار.	لم يشمل التغيير والتتميم موضوع مشروع القانون أحكام تتعلق بالاستكشاف إذ تم الاحتفاظ بالصيغة التي جاء بها في القانون 33-13 المتعلق بالمناجم.
أيمن بادسي	نعترض على ما يسمى برخصة الإستكشاف. لأنها ستكرس تجميد الثروة المعدنية في يد فئة قليلة من الشركات العملاقة. و ستحرم صغار المنجميين من الإستفادة من كل المساحات المجمدة. علما أن بلدنا غني بالمعادن المعروف مكانها. يجب استغلال الخيرات المعروفة، و الكافية لعدة عقود. عوض تجميد كل القطاع برخص الإستكشاف.	
Ouhasni El mahjoub	انا الموقع اعلاه صاحب شركة منجمية، ابدي ملاحظاتي الثالية حول هاته المسودة لمشروع تعديل قانون 33.13 والتي جاءت مخيبة للآمال ولاتشجع الاستثمار في القطاع المنجمي بالمغرب .اذكر منها أولا ؛ل المسودة لم تعالج حالة البلوكاج التي يعيشها القطاع المنجمي منذ سن قانون 33.13 ,حيت المساطير الطويلة والمعقدة، التي تعيق التنمية . ثانيا : أكدت هاته المسودة بشكل واضح منع بيع المواد المستخرجة أثناء التنقيب ،،هذا البيع الذي كان معمولا به منذ 1952.إلى حدود 2016 وبهذا يتم عرقلة المقاولات الصغرى ذات الرأسمال المحدود في تلك المناطق مما سيخلف تسريح اليد العاملة التي ليست لها مصادر اخرى للعيش وبالتالي احتقان اجتماعي . ثالثا: لا توجد في هاته المسودة اي اشارة لتشجيع الاستثمار في القطاع المنجمي رابعا: ليست في هاته المسودة اي تحفيز للمقاولات المنجمية لتشجيع التشغيل في المناطق التي تحتوي على الثروة المعدنية. خامسا :أعطت للمقاولات العملاقة خصوصا الأجنبية أسبقية الاستحواذ على مساحات شاسعة وكبيرة جدا للاستكشاف مما سيؤثر على سلبا على على المقاولات الصغرى والمتوسطة. سادسا: واضعو هاته المسودة لم يعتمدوا المقاربة التشاركية ولم يقبلوا اي اقتراح من مقترحات المنظمات والهيئات والفدراليات و الجمعيات الممثلة للقطاع المنجمي بالمغرب . خلاصة: طالما كثر الحديث عن الديمقراطية التشاركية لكن صاحب القرار السيد وزير الطاقة والمعادن لا يعترف بها ولم يعطيها اي اهتمام واعتمد على اجتهادات شخصية جاءت مخيبة لامال القطاع المنجمي برمته مما قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي.	1-لم يعرف القطاع أي عرقلة تخص المساطر وعلى العكس من ذلك واستنادا الى معطيات واقعية عمل مشروع القانون المغير والمتمم للقانون 13-33 على تبسيط المساطر تماشيا مع الرغبة في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. 2-إن بيع المواد المستخرجة أثناء عملية البحث تتنافى مع فلسفة المشرع من جهة ومع إهدار حقوق الاغيار وحقوق الدولة من جهة أخرى. وفي هذا الباب فإن كل من ثبت وجود مكمن برخصة بحثه يمكن أن يحول مساحة المكمن الى رخصة استغلال والحصول في نفس الوقت على رخصة البحث في المساحة المتبقية من رخصته الاصلية. 3- بالنسبة لغياب تشجيع الاستثمار في القطاع المنجمي، فإن هذا التعليق مجانب للصواب حيث تتضمن احكام القانون موادا تحفز الشركات على الاستثمار ولاسيما الصغرى والمتوسطة. 4- تضمن مشروع القانون وجوب إعطاء الأولوية لتشغيل الساكنة المحلية شريطة أن تتوفر فيها المؤهلات المطلوبة بثمن تنافسي على المستوى الوطني وضمان التكوين المستمر على المستويين التقني والمهني للعاملين. 5-لم يتطرق مشروع التغيير والتتميم للاستكشاف في صيغته المعروضة على مصالح الأمانة العامة للحكومة. 6-على عكس ما ورد في التعليق فقد تم اعتماد مقاربة تشاركية محظة.

المملكة المغربية
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement
DMH
Royaume du Maroc

Yiussef ben ichou	من اجل تكافؤ الفرص الا تتعدى اي شركة 5 رخص البحث بتسعيرة مناسبة ودعم مع بتبسيط المساطر	تعليق غير ممكن على المستوى العملي نظرا لوجود مختلف الشركات التي تستثمر في القطاع المنجمي بقدرات تقنية ومالية مختلفة .
Mohamed LAHLOU	L'article 42 exclut au permissionnaire partiellement ou intégralement le droit indispensable de disposer d'une reserve d'exploitation stratégique ou du moins rend ce droit hautement vulnérable. Cette disposition est techniquement insensée et irresponsable, elle porte atteinte à l'effort de dynamisation de l'exploration minière et expose l'opérateur minier au risque de ne pas disposer de sa propre découverte dans son propre permis de recherche ce qui ouvre la voie à des dépassements dangereux. Cette disposition anéantit l'espoir de developer un tissu d'acteurs miniers compétitifs. Elle porte atteinte aux perspectives de développement à moyen et long terme, prive l'opérateur minier d'une visibilité claire et frappe l'effort de capitalisation des ressources financières, humaines et de savoir faire. Cet article peut impacter négativement le développement regional durable y compris dans sont volet social. A lui seul, cet article resume des dispositions de loi 33-13 impopulaires et contre productives pour l'entreprise marocaine comme d'ailleurs pour des sociétés étrangères. Au vu de ce qui precede, je sollicite la modification de l'article 42 et la révision des dispositions du 33-13 en consultation avec les opérateurs miniers à travers leurs instances representatives. Je sollicite une révision intégrale de cette loi afin de la rendre plus en phase avec la volonté de sa majesté le roi Mohamed VI que Dieu le glorifie dans son discours du 11 octobre 2019 en faveur de l'encouragement de la petite et moyenne entreprise pilier de tout développement économique et social.	يخول كل اكتشاف مكمن داخل محيط رخصة بحث لصاحب هذه الرخصة، حق الانفراد بطلب الحصول على رخصة استغلال المناجم تشمل محيط الاكتشاف المذكور، مع منحه رخصة بحث جديدة تهم المحيط غير المشمول برخصة الاستغلال المذكورة. وبذلك يكون صاحب الرخصة قد احتفظ بجميع حقوقه.
عبوبو مصطفى	بعد التحية كمعدني و كمواطن مغربي أرفض المسودة _لان مشكوك اولا في دستوريتها.. لان واضعيها لم يحترموا القاعدة الدسنورية التي د، بجت بها الدستور القائل ان السياسات العمومية يجب و الوجوب هنا شرط مؤسس اعتماد المقربة التشاركية. _ثانيا ارفضها لان صيغت خارج السياق العام الوطني الممثل في الانكباب والتركيز في كيفية التعامل الوضع المستجد الاوهو وضع كرونا. ارفضها واضعيها عاكسوا التعليمات والتوجهات الملكية القاضية البحث عن الإجماع الوطنيلايجاد مناخ كلاسك لتخفيف من تداعيات السلبية لك ونا. واضعوها يبحثون عن الاحتقان. _ثالثا ارفضها لأنها عكس مقتضيات الخطاب الملكي لعيد العرش 29 حول ضرورة الإبتعاد عن كل مايعرقل الاستثمار المستثمر. _رابعا انها أتت ترسخ موقف المستثمر الأجنبي السلبي حول القطاع المعدني المغربي. لكل هذا التمس سحب المسودة	إن مشروع القانون تم اعداده باعتماد مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع القانون. كل ذلك بهدف الرفع من جاذبية القطاع المعدني وتشجيع الاستثمار وتحفيز النسيج المقاولاتي المغربي وتبسيط المساطر المتبعة وكلها أهداف توافق التوجهات الملكية السامية وتتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للاقلاع بالقطاع المعدني.

المملكة المغربية
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة

الاسم	التعليق	الجواب
باحمو محمد	أنا معدني مغربي أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية.	اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصح وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع القانون
معاذ بادسي	بتاريخ 2020/08/25 وضعت الجمعيات المعدنية الوحدوية مذكرة بخصوص موقفها من مسودة الوزارة لتعديل قانون 13/33 بالامانة العامة للحكومة معبرة عن معارضتها لهذا المشروع. نرجو التفاعل الإيجابي من طرف السيد الأمين العام للحكومة مع هاته المذكرة. و له جزيل الشكر و الإمتنان.	
kerrou brahim	بتاريخ 2020/08/25 وضعت الجمعيات المعدنية مذكرة بخصوص موقفها من مسودة الوزارة لتعديل قانون 13/33 بالامانة العامة .معبرة عن معارضتها لهذا القانون .نرجوا من االامانة العامة ان تتفهم اوضاع المعدنيين .	
بوشتى بوريقي	بتاريخ 2020/08/25 وضعت الجمعيات المعدنية مذكرة بخصوص موقفها من مسودة الوزارة لتعديل قانون 13/33 بالامانة العامة .معبرة عن معارضتها لهذا القانون .نرجوا من االامانة العامة ان تتفهم اوضاع المعدنيين .	
بوشتى بوريقي	لقد وضعت الجمعيات المعدنية مذكرة بخصوص موقفها من مسودة الوزارة ل13/33 بالامانة العامة .معبرة عن معارضتها لهذا القانون .نرجوا من االامانة العامة ان تتفهم اوضاع المعدنيين	
الرقياوي حسن	الجمعية للمعادن والبحث والتنقيب إلى السيد وزير الطاقة والمعادن. سلام تام بوجود مولانا الإمام أن الجمعية تشتكي وتستنكر قانون 33.13 وغيرها من القوانين وان هذا القانون قد أسقط جميع أعمال الجمعيات في هدا المجال المعدني ونحيطكم سيد الوزير وسدات الحكومة ان الجمعية لديها العديد من الفروع والمنخرطين وان هدا القانون قد اسقط عملها ونشاطها الجمعوي ماذا نفعل سيد الوزير قد توقفنا عن عملنا وسلام تقبلوا مروري في انتظار جوابكم.	
عبدالاله	انا مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة والمعادن بشكل أحادي دون الأخذ بعين الاعتبار المقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات الجمعية المغربية.ونتشبث بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة. عبدالاله اوزكو	
سعد الحيان	انا مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة والمعادن بشكل أحادي دون الأخذ بعين الاعتبار المقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات الجمعية المغربية.ونتشبث بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة. أرفض إقصاء المقاولات المعدنية الصغيرة و المتوسطة بكل شكل من الأشكال سواء عن طريق رفع الضرائب المخصصة للإستكشاف المعدني و عدم التكافؤ بين المقاولات الكبرى و المتوسطة، أو عدم الاستجواب مع الجمعيات المهنية... سعد الحيان	
الجيلالي عبد العالي	أنا كمواطن مغربي أعارض التعديلات التي تقدمت بها وزارة الطاقة والمعادن بخصوص القانون 33-13 هذه التعديلات جائت دون تطلعات المعدنيين الصغار والمتوسطين هذا القانون الذي أفلس العديد منها وتعاني الأخرى من الصعوبات التي يفرضها عليها هذا القانون نطالب بإشراك حقيقي الفاعلين في صياغة تعديلات جديدة التي تتلائم و الوضعية الإقتصادية الصعبة لهذه الأخيرة ونطالب بملائمة القانون و التوجهات الملكي الرامية إلى تشجيع المقاولات الصغرى والتوسطة ودعمها بشتى الوسائل وليس مسن قانون يجهز عليها ويثقل كاهلها و شكرا	

المملكة المغربية
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement
DMH
Royaume du Maroc

	كمواطن مغربي أعارض التعديلات التي تقدمت بها وزارة الطاقة و المعادن بخصوص قانون 33_13 الذي جاء عكس تطلعات المقاولات المعدنية الصغرى والمتوسطةو التي لم تأخذ بعين الإعتبار المقترحات التي تقدمت بها الجمعيات المعدنية و هدا الأخير جاء ليثقل كاهل المقاولات التي أفلس العديد منها	عبد الرحمان واجي
	انا كفاعل معدني أعارض التعديلات التي تقدمت بها وزارة الطاقة والمعادن بخصوص القانون رقم 33-13 والتي جائت مخيبة لإنتضارات المقاولات الصغرى والمتوسطة و دون اخد بعين الإعتبار المقترحات التي تقدمت بها الجمعيات المعدنية بهذا الخصوص ولمعارضته لتوجهات صاحب الجلالة لدعم و تشجيع المقاولات الصغرى	عبد الله صابر
	سلام تام بوجود مولانا الامام وبعد. بصفتي مهندس دولة ومسير لشركة صغيرة تعمل في مجال البحث واستخراج المعادن وكذا الخبرات التي راكمناها في هذا المجال فاننا نستنكر ونشجب ونطالب بالغاء التعديلات التي جاءت لتوطيد القانون الجاءر 33-13 في حق الشركات المغربية الصغرى والمتوسطة. ففي حين اننا كنا نتطلع الى تعديلات ترقى وتلبي تطلعات الشركات المعدنية بعد الحوار المتواصل نع الجمعيات الممثلة للنسيج المعدني ، فوجئنا بصدور هته التعديلات الاحادية القرار دون الاخد بعين الاعتبنار مقترحات الشركات العاملة في المجال المعدني والتي ادرى بالمعيقات والمشاكل الميدانية. كما ان قانون 33-13 ساهم كثيرا في تقليص العمل في للمجال المعدني وذلك لكثرة و تعقيد المساطر الإدارية	الاشعاري عبد الجبار
اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخد بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القاون 13-33 المتعلق بالمناجم.	هذا القانون المنجمي رقم 33-13مرفوض في اغلب مواده لا تتلائم مع الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للفاعلين المعدنيين بصفة عامةفعلى الوزارة ان تعيد النظر فيه مع اشراك المهنيين في اعادة صياغته بشكل يخدم الطرفين.فنحن مع تحيين و تطوير القطاع المعدني لكن يجب الحفاظ على مكتسبات و مقومات جميع مكونات القطاع المعدني دون المساس بمصالح شريحة عريضة من المجتمع المعدني و المنجمي.تحياتي.	Boustiti Mustapha
	بصفتي معدني و فاعل جمعوي مهني أعلن رفضي و اعتراضي على تطبيق و تنزيل القانون 13/33 و المرسوم الأخير المرتبط به مع مقترح التعديل الذي تم طرحه في هذه الآونة في الأمانة العامة قصد تطبيقه. إن هذا القانون 13/33 بمراسيمه و مواده لا يخدم المقاولات المعدنية لا المتوسطة و لا الصغيرة، و ذلك أن حجم المعاناة جراء كثرة المساطر الإدارية و ضخامة حجم المصاريف و الرسوم المفروضة على المعدنيين يجعل العمل في هذا القطاع شبه مستحيل و لا يمكن الاستمرار فيه إلا بعد تغيير أو تعديل جذري حقيقي مسؤول للقانون 13/33 مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات و تعديلات الفاعلين الجمعويين قاطبة و خاصة أولئك المنضوون تحت إطار الجمعيات المهنية الممثلة لعموم العاملين في قطاع المعادن بالمغرب.	العلوي م. حفيظ
	بصفتي ناشط في ميدان المعادن أعارض بشدة هذا القانون الجائر الذي لا يخدم جل الطبقة التي تشتغل في ميدان المعادن وهي شريحة كبيرة من مجتمعنا المغربي الحبيب وأطلب من المسؤولين إعادة النظر في هذا القانون13:33 والتعديل المتمم له الموضوع لدى الأمانة العامة دون إشراك الجمعيات الوطنية و المعدنيين وأخذ مشوراتهم في تعديل هذا القانون الذي جاء عكس التوجهات الملكية السامية التي تدعوا لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة فهذا القانون جاء مقبرا لها وبدل ذلك يجب سن قوانين واقعية وممكنة ونافعة للشركات العاملة فيه	شهيد فاكهاني
	بصفتي منخرط بشركة معدنية صغيرة أعبر عن أستيائى حول القانون رقم 33.13 الذي يقف عقبة في طريق تنمية شركتنا الصغيرة و توفير دخل محترم لجميع عمال شركتنا بصفة خاصة و جميع الشركات الصغرى و المتوسطة بصفة عامة, لدى نلتمس منكم اعادة النظر في تكاليف الاستغلال المعدني التي تثقل كاهل الشركات الصغرى و المتوسطة و لا تسمح لها بالاستمرار في هذا القطاع مما قد يشكل خيبة أمل للدولة و المواطن الذي يرغب في تنمية وطنه و توفير لقمة عيشه.	بن علي أحمد
	بصفتي معدني اندد واستنكر من المسدة التي اقامتها الوزارة لتتميم القانون 13/33 دون اخد بعين الاعتبار التعديلات التي طرحتها جمعيتنا نظرا لكونها لا تساير مع طموحاتي كمنجي و كشريكة صغيرة	البورخيسي يوسف
	بالنسبة للقانون 33 -13 جعل الإستثمار المعدني في غيبوبة لسيما التعديلات التي أتت بها الوزارة بدون إشراك الفاعلين والشركات والمقاولات العاملة في القطاع ،	وبركة عمر

	أنا معدنية مغربية أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبث بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	بادسي مها
	أنا مواطنة مغربي أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبث بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة.	بادسي فاطمة الزهراء
	السلام. تحية طيبة وبعد في ما يخص القانون 13/33 فهو قانون مجحف في حق المقاولات الصغيرة والمتوسطة .نحن نرفضه .الوزارة لم تاخد بعين الاعتبار المقترحات التي قدمتها الجمعية الوطنية للشركات المعدنية. نطلب من سيادتكم تعديل هدا القانون وتشجيع الشركات الوطنية. و السلام	Arejdal rachid
اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخد بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القاون 13-33 المتعلق بالمناجم.	أنا معدني مغربي أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبث بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	ABBANA BENNANI Mohamed Yassir
	أنا معدني مغربي أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبث بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة.	Badissy hamza
	كمعدني ومواطن مغربي أرفض المرسوم المتمم للقانون13:33نظرا لما يحتويه من فصول تعجيزية لا تتماشى مع قدرات المقاولات الصغرى والمتوسطة جاء معجزا لها عكس التطلعات والتوصيات الملكية السامية التي تحت على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتسخير الإمكانيات لمساعدتها والدفع بها وأدعوا لتعديل القانون 13:33بما يتماشى مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط المساطر لما يخدمها ويخدم البلاد و العباد.	بومنجل محمد
	بصفتي فاعل معدني ومسير لشركةفتح منين ومنخرط في الجمعية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطةللمعادن فاني اعارض واستنكر لما تقدمت به الوزارة من اقتراح احادي الجانب. ولن تاخد بعين الاعتبار باقتراح التعديلات التي سلمتها الجمعيات الوطنية والجهوية وعدم اشراك الفاعلين والمنجميين في هدا التتميم علما اننا نعيش ازمة خانقة بسبب انزال وتطبيق قانون 33/13 الدي يساوي بين الش ركات العملاقة والدولية والصغيرة والمتوسطة في جميع الواجبات والتسعيرات الصاروخية فان اقتراح هده الوزارة الوصية يخالف توجيهات الخطاب الملكي السامي ولا يعير اي اعتبار لاي تشارك في الحوار كما نص عليه الدستور فان التنمية لديهم فقط في القوانين والبيروقراطية واستعمال اساليب قد عفا عليها الزمن ولهدا نهيب ونستنجد الي اصحاب الضمائر الحية للاخد بالاعتبار اعتراضنا لهدا الاقتراح الدي سياتي علي ما تبقى من مكتسباتنا واقصائنا من الميدان بهذه القوانين المشؤومة الاستقصائية ان التصور الفاسد يبرهن عن ان اصحاب هدا المشروع ضد الوطن وسياسة واوامر الملك دام له النصر والعز دمتم للصالح العام	jamal sadqi
	انا كمعدنية مغربية ارفض رفضا تاما المسودة التي ابنتها الوزارة الوصية على القطاع المعدني بالمغرب الا بعض البنود القليلة المقبولة، واريد ان تاخذ الوزارة الوصية ماخذ الجد جميع التعديلات التي ندافع عليها جميعا بكل قناعة ودراسة واقعية للنهوض مجدداً بهذا القطاع الحيوي الوطني راجين من الله العلى القدير التوفيق والسداد	عزيزة هاجري
	وانا كمعدني ارفض رفضا قاطعا المرسوم المتمم القانون 13/33 نظرا لما يحتويه من فصول تعجيزية لا تتماشى مع قدرات المقاولات الصغرى والمتوسطة وادعوا الجهات المختصة لتعديل القانون 33/13 بما يتماشى مع قدرات الشركات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً وتبسيط المساطير لما يخدمها	محمد اوعلي

اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القاون 13-33 المتعلق بالمناجم.	وانا كمعدني ارفض رفضا قاطعا المرسوم المتمم القانون 13/33 نظرا لما يحتويه من فصول تعجيزية لا تتماشى مع قدرات المقاولات الصغرى والمتوسطة وادعوا الجهات المختصة لتعديل القانون 33/13 بما يتماشى مع قدرات الشركات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً وتبسيط المساطير لما يخدمها	محمد اوعلي
	وانا كمعدني ارفض رفضا قاطعا المرسوم المتمم القانون 13/33 نظرا لما يحتويه من فصول تعجيزية لا تتماشى مع قدرات المقاولات الصغرى والمتوسطة وادعوا الجهات المختصة لتعديل القانون 33/13 بما يتماشى مع قدرات الشركات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً وتبسيط المساطير لما يخدمها	محمد اوعلي
	كمواطن مغربي و فاعل معدني غيورة على وطني ومصالحه اعبر عن غضبي و رفضي لمشروع القانون المتمم للقانون 13/33 الذي جاء معاكسا لانتظارات الفاعلين المعدنيين الصغار و المتوسطين المغاربةو توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال الاستثمار كما أن هذا القانون يتعارض و مقتضيات الدستور المغربي لذلك اطالب بسحبه الفوري و إشراك ممثلي الفاعلين في القطاع لتجويده و جعله لصالح الوطن.	Asri
	انا فاعل معدني ومسير شركة معدنية إن القانون الاخير المنظم للقطاع المعدني13/33 لا يشجع الاستثمار بتاتا في هذا القطاع وان هذا القانون التعجيزي لا يخدم مصالح الشركات المعدنية الوطنية الصغرى والمتوسطة بل يقصيها من مزاولة نشاطها الطبيعي ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ولهذا نطالب بتغييره او تعديله بما يلائم الشركات الصغرى والمتوسطة وشكرا.	عبدالله اجوطاط
	كرئيس الجمعية الجهوية لمقاولات المناجم الصغرى والم توسطة لدرعة تافيلالت أرفض مقترحات التعديل التي تقدمت بها وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بخصوص القانون 33-13 التي أتت عكس كل تطلعات المعدنيين فيما كان الجميع في إ ننتظار تعديلات تستجيب لمتطلبات و حاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة أتت هذه التعديلات لتجهز على ما تبقى منها بينما كان القانون المذكور قد ساهم في إفلاس الكثير منها لما أتى به من مراسيم وتطبيقات أثقلت كاهل المقاولين الصغار والمتوسطين .وكانت الجمعيات المعدنية قد تقدمت بعدة مقترحات تعديل للوزارة إلا أن هذه الأخيرة لم تأخدها بعين الإعتبار وضربت عرض الحائط كل الحوارات واللقائات التي جمعتها مع تلك الجمعيات في غياب تام لتفعيل مبدأ التشاركية لهذه الأسباب كلها نعلن رفضنا المطلق لهذه التعديلات ونطالب بوقف تمريرها وإعادة صياغة مسودة جديدة بمشاركة كافة الفاعلين المعدنيين وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.	أفرو الحسين
	إطار جمعوي أرفض مقترحات التعديل التي تقدمت بها وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بخصوص القانون 33-13 التي أتت عكس كل تطلعات المعدنيين فيما كان الجميع في إ ننتظار تعديلات تستجيب لمتطلبات و حاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة أتت هذه التعديلات لتجهز على ما تبقى منها بينما كان القانون المذكور قد ساهم في إفلاس الكثير منها لما أتى به من مراسيم وتطبيقات أثقلت كاهل المقاولين الصغار والمتوسطين .وكانت الجمعيات المعدنية قد تقدمت بعدة مقترحات تعديل للوزارة إلا أن هذه الأخيرة لم تأخدها بعين الإعتبار وضربت عرض الحائط كل الحوارات واللقائات التي جمعتها مع تلك الجمعيات في غياب تام لتفعيل مبدأ التشاركية لهذه الأسباب كلها نعلن رفضنا المطلق لهذه التعديلات ونطالب بوقف تمريرها وإعادة صياغة مسودة جديدة بمشاركة كافة الفاعلين المعدنيين وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.	إبراهيم صابير
	كمواطن مغربي أرفض مقترحات التعديل التي تقدمت بها وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بخصوص القانون 33-13 التي أتت عكس كل تطلعات المعدنيين فيما كان الجميع في إ ننتظار تعديلات تستجيب لمتطلبات و حاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة أتت هذه التعديلات لتجهز على ما تبقى منها بينما كان القانون المذكور قد ساهم في إفلاس الكثير منها لما أتى به من مراسيم وتطبيقات أثقلت كاهل المقاولين الصغار والمتوسطين .وكانت الجمعيات المعدنية قد تقدمت بعدة مقترحات تعديل للوزارة إلا أن هذه الأخيرة لم تأخدها بعين الإعتبار وضربت عرض الحائط كل الحوارات واللقائات التي جمعتها مع تلك الجمعيات في غياب تام لتفعيل مبدأ التشاركية لهذه الأسباب كلها نعلن رفضنا المطلق لهذه التعديلات ونطالب بوقف تمريرها وإعادة صياغة مسودة جديدة بمشاركة كافة الفاعلين المعدنيين وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.	عيسى إدارة بلقاس

	السلام عليكم، بصفتي مواطن مغربي و عامل في المجال المنجمي أرفض رفضا قاطعا قانون 13:33 و الذي أدى إلى إفلاسي و إفلاس جل المقاولات الصغرى و هذا عكس ما جاء في التوصيات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس و التي أكدت على دعم الإستثمارات و المقاولات الصغرى و المتوسطة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في بلدنا. إلا أن هذا المرسوم يؤثر سلبيا على الإقتصاد الوطني و يهمش جزء كبير من المستثمرين الصغار و لذلك أنا بصفتي متضرر من هذا القانون أطالب بالغاء أو تعديل هذه المراسيم تماشيا مع ما يصلح الشركات الصغرى و المتوسطة و تبسيط المساطير بما يخدم هذه الشريحة من المتضررين و البلاد ككل.	بوحسيس عبدالسلام
	أنا كفاعل معدني أعبر عن رفضي المطلق للتعديلات التي تقدمت بها وزارة الطاقة والمعادن بخصوص القانون 33-13 والتي جائت دون إنتضارات الفاعلين المعنيين والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من مشاكل عدة ليأتي هذا القانون ليجهز عليها إذ أفلس الكثير منها لما جاء في هذا القانون من بنود تعجيزية أثقلت كاهل هذه الأخيرة فيما كانت إنتظارات المقاولات الصغرى والمتوسطة المعدنية أن تأتي تعديلات تستجيب لإنتضاراتها وإشراكها في هذه التعديلات بما تقدمت به من مقترحات إلا أن الوزارة لم تأخدها بعين الإعتبار	لطيفي محمد
	أنا مواطنة مغربية أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبث بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة.	Chaymae Bennani
اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخد بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القاون 13-33 المتعلق بالمناجم.	بصفتنا مكتب خاص للاستشارات القانونية و الجبائية .مسك المحاسبة .المنازعات الضريبية .دراسة الملفات الاستثمارية .تكوين الشركات و المقاولات .مواكبة و تتبع طلبات و ملفات الاستثمار المعدني والمنجمي نعلن تضامننا و تآزرنا للفاعلين و المهنيين المعدنيين و المنجميين فنحن بدورنا نستنكر و ننتقذ بكل قوة ما اقدمت عليه وزارة الطاقة و المعادن و البيئة من تنزيل القوانين رقم 13.33و رقم 15.74 اللذان اضرا بالمعدنيين و المنجميين بصفة عامة رغم التعديلات المقترحة و المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية و التي لم توخذ بعين الاعتبار من لدن وزارة الطاقة و المعادن و البيئة٠فاننا نطلب و ندعو الوزارة المكلفة بالقطاع ان تعيد النظر في تحيين هذين القانونين دون المساس بمكتسبات و مكونات المجتمع المعدني و المنجمي بصفة عامة٠ مع مراعاة اوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية سيما المقاولات المتوسطة و الصغرى التي ما فتا جلالته الملك محمد السادس نصره الله ٠٠٠٠ يلح في مجمل خطاباته على تشجيعها و تطويرها للارتقاء بالاقتصاد الوطني سيما في هذه الظروف الحرجة و العصيبة التي تمر بها جل بلدان العالم٠فان الوزارة مطالبة لاعادة ترتيب اوراقها و بيتها من جديد دون ان تجنح في اتخاذ قرارات خاطئة ستقسم ظهرها و يبقى القطاع المعدني مشلول و مريض و ان رحلت كورونا فلن يتعافى و لو جيئ بترسانة قانونية من مملكة الجن و ليس كندا او٠٠٠او٠ فان المستثمرين المعدنيين و المنجميين قادرون على ان ينهضوا بالقطاع المعدني و السير به قدماً الى الامام شريطة ان توفر لهم كل الامكانات و الامكانيات اللازمة لمزاولة نشاطهم في احسن الظروف بدل التنصيص و التطبيق لقوانين مستعارة ليست من صنع ايدي المغاربة٠فاتقوا ربكم في اخوانكم المعدنيين و المنجميين و لا تعصفوا بالحقل المعدني بريح الاجانب٠فليذهب حصادكم سنابل فارغات٠تحياتي الصادقة معالي الوزير٠	بوستيتي مصطفى
	بصفتي فاعل معدني ومسير لشركة وعضو في الجمعية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطةللمعادن فاني اعارض واستنكر لما تقدمت به الوزارة من اقتراح احادي الجانب. ولن تاخد بعين الاعتبار باقتراح التعديلات التي سلمتها الجمعيات الوطنية والجهوية وعدم اشراك الفاعلين والمنجميين في هدا التتميم علما اننا نعيش ازمة خانقة بسبب انزال وتطبيق قانون 33/13 الدي يساوي بين الش ركات العملاقة والدولية والصغيرة والمتوسطة في جميع الواجبات والتسعيرات الصاروخية فان اقتراح هده الوزارة الوصية يخالف توجيهات الخطاب الملكي السامي ولا يعير اي اعتبار لاي تشارك في الحوار كما نص عليه الدستور فان التنمية لديهم فقط في القوانين والبيروقراطية واستعمال اساليب قد عفا عليها الزمن ولهدا نهيب ونستنجد الي اصحاب الضمائر الحية للاخد بالاعتبار اعتراضنا لهدا الاقتراح الدي سياتي علي ما تبقى من مكتسباتنا واقصائنا من الميدان بهذه القوانين المشؤومة الاستقصائية ان التصور الفاسد يبرهن عن ان اصحاب هدا المشروع ضد الوطن وسياسة واوامر الملك دام له النصر والعز دمتم للصالح العام والسلام علي من اتبع الهدي.	ندى

اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القاون 13-33 المتعلق بالمناجم.	بصفتي فاعل معدني ومسير لشركة(ادمومة سارل)وعضو في الجمعية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطةللمعادن فاني اعارض واستنكر لما تقدمت به الوزارة من اقتراح احادي الجانب. ولن تاخد بعين الاعتبار باقتراح التعديلات التي سلمتها الجمعيات الوطنية والجهوية وعدم اشراك الفاعلين والمنجميين في هدا التتميم علما اننا نعيش ازمة خانقة بسبب انزال وتطبيق قانون 33/13 الدي يساوي بين الش ركات العملاقة والدولية والصغيرة والمتوسطة في جميع الواجبات والتسعيرات الصاروخية فان اقتراح هده الوزارة الوصية يخالف توجيهات الخطاب الملكي السامي ولا يعير اي اعتبار لاي تشارك في الحوار كما نص عليه الدستور فان التنمية لديهم فقط في القوانين والبيروقراطية واستعمال اساليب قد عفا عليها الزمن ولهدا نهيب ونستنجد الي اصحاب الضمائر الحية للاخد بالاعتبار اعتراضنا لهدا الاقتراح الدي سياتي علي ما تبقى من مكتسباتنا واقصائنا من الميدان بهذه القوانين المشؤومة الاستقصائية ان التصور الفاسد يبرهن عن ان اصحاب هدا المشروع ضد الوطن وسياسة واوامر الملك دام له النصر والعز دمتم للصالح العام والسلام علي من اتبع الهدي.	معاذ بادسي
	قانون مجحف سيفضي على المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية وسيفتح المجال للمقاولات الاجنبية .يجب تعديله والاستشارة مع المعدنيين المغاربة .الوزارة لم تستشر المعدنيين المغاربة	وفاء وادرزان
	أنا مواطنة مغربية أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	حميدة الدرهم
	أنا مواطن مغربي أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	سعديوه محمد المامون
	انا مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة والمعادن بشكل أحادي دون الأخذ بعين الاعتبار المقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات الجمعية المغربية.ونتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة. هبة ايت عبد الله، رقم البطاقة الوطنيةBL161379	Hiba ait Abdellah
	انا مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة والمعادن بشكل أحادي دون الأخذ بعين الاعتبار المقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات الجمعية المغربية.ونتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة. غيثة رشدي رقم البطاقة الوطنية BE897641	Ghita Rochdi
	انا فاعل في قطاع المعادن ... مسير شركة مناجم ومعادن الأطلس المغربية التي يقع مقرها بجماعة والماس اقليم الخميسات. أرفض رفضا قاطعا جميع مضامين تأمين و تعديل القانون رقم 13/33.المتعلق بالمعادن.التي تقترحها وزارة الطاقة والمعادن . واتمسك بجميع مضامين مقترحات تعديل القانون التي تقدمت بها الجمعية الوطنية للشركات المعدنية والجمعيات الجهوية إلى السيد وزير الطاقة والمعادن ... والتي تم تجاهلها بالاطلاق.	رشيد بوعبيد
	انا مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة والمعادن بشكل أحادي دون الأخذ بعين الاعتبار المقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات الجمعية المغربية.ونتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة. الاسم بالكامل	يوسف السنوسي
	أنا مواطنة مغربية أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	الدرهم مريم
	أنا معدني مغربي أرفض المقترح المقدم من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	محمد رياض الغلاوي

المملكة المغربية
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement
DMH
Royaume du Maroc

Ahmed hamidi	أنا معدني مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القاون 13-33 المتعلق بالمناجم.
HMAD OUKDOU	أنا معدني مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	
العمري سفيان	أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة والمعادن بشكل أحادي دون الأخذ بعين الاعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المغربية. ونتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة. سفيان العمري.	
Oubih youssef	أنا معدني مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	
سهام همو	أنا معدني مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	
BRAHIM KERROU	أنا معدني مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة.	
عبد الحكيم شعبي	أنا معدني مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة و المعادن (لتعديل و تتميم القانون 33-13 المتعلق بالمناجم) بشكل أحادي دون مقاربة تشاركية و دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة.	
العثماني عمر	أنا معدني مغربي أرفض هذه المسودة المقدمة من طرف وزارة الطاقة و المعادن بشكل أحادي دون الأخذ بعين الإعتبار مقترح التعديلات المقدمة من طرف الجمعيات المعدنية. و أتشبت بالتعديلات التي اقترحتها الجمعيات المعدنية الموحدة	
عزي محمد	كفاعل معدني أرفض مقترحات التعديل التي تقدمت بها وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بخصوص القانون 33-13 التي أتت عكس كل تطلعات المعدنيين فيما كان الجميع في إ ننتظار تعديلات تستجيب لمتطلبات و حاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة أتت هذه التعديلات لتجهز على ما تبقى منها بينما كان القانون المذكور قد ساهم في إفلاس الكثير منها لما أتى به من مراسيم وتطبيقات أثقلت كاهل المقاولين الصغار والمتوسطين .وكانت الجمعيات المعدنية قد تقدمت بعدة مقترحات تعديل للوزارة إلا أن هذه الأخيرة لم تأخذها بعين الإعتبار وضربت عرض الحائط كل الحوارات واللقائات التي جمعتها مع تلك الجمعيات في غياب تام لتفعيل مبدأ التشاركية لهذه الأسباب كلها نعلن رفضنا المطلق لهذه التعديلات ونطالب بوقف تمريرها وإعادة صياغة مسودة جديدة بمشاركة كافة الفاعلين المعدنيين وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.	
Ste Maroc minerais sarl	القانون 33-13،لم يشر في اي فقرة من فقراته إلى ما يخدم المقاولات الصغيرة والمتوسطة(تصنيف الشركات حسب الامكانيات، عدم السماح ببيع المنتوج في مرحلة البحث). وبالتالي نتمنى إعادة صياغة هذا القانون والاخذ بالملاحظات المطروحة من طرف جمعيات هذا القطاع.	

اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القاون 13-33 المتعلق بالمناجم.	انا الموقع اعلاه صاحب شركة منجمية، ابدي ملاحظاتي الثالية حول هاته المسودة لمشروع تعديل قانون 33.13 والتي جاءت مخيبة للآمال ولاتشجع الاستثمار في القطاع المنجمي بالمغرب .اذكر منها أولا ؛ل المسودة لم تعالج حالة البلوكاج التي يعيشها القطاع المنجمي منذ سن قانون 33.13 ,حيت المساطير الطويلة والمعقدة، التي تعيق التنمية . ثانيا : أكدت هاته المسودة بشكل واضح منع بيع المواد المستخرجة أثناء التنقيب ،،هذا البيع الذي كان معمولا به منذ 1952.إلى حدود 2016 وبهذا يتم عرقلة المقاولات الصغرى ذات الرأسمال المحدود في تلك المناطق مما سيخلف تسريح اليد العاملة التي ليست لها مصادر اخرى للعيش وبالتالي احتقان اجتماعي . ثالثا: لا توجد في هاته المسودة اي اشارة لتشجيع الاستثمار في القطاع المنجمي رابعا: ليست في هاته المسودة اي تحفيز للمقاولات المنجمية لتشجيع التشغيل في المناطق التي تحتوي على الثروة المعدنية. خامسا :أعطت للمقاولات العملاقة خصوصا الأجنبية أسبقية الاستحواذ على مساحات شاسعة وكبيرة جدا للاستكشاف على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة دون اخد بعين الاعتبار التركيبة الجيلوجية بالمغرب سادسا: واضعو هاته المسودة لم يعتمدوا المقاربة التشاركية ولم يقبلوا اي اقتراح من مقتراحات المنظمات والهيئات والفدراليات و الجمعيات الممثلة للقطاع المنجمي بالمغرب . خلاصة: طالما كثر الحديث عن الديمقراطية التشاركية لكن صاحب القرار السيد وزير الطاقة والمعادن لا يعترف بها ولم يعطيها اي اهتمام واعتمد على اجتهادات شخصية جاءت مخيبة لامال القطاع المنجمي برمته مما قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي.	Oukdou hmad
	انا الموقع اعلاه صاحب شركة منجمية، ابدي ملاحظاتي الثالية حول هاته المسودة لمشروع تعديل قانون 33.13 والتي جاءت مخيبة للآمال ولاتشجع الاستثمار في القطاع المنجمي بالمغرب .اذكر منها أولا ؛ل المسودة لم تعالج حالة البلوكاج التي يعيشها القطاع المنجمي منذ سن قانون 33.13 ,حيت المساطير الطويلة والمعقدة، التي تعيق التنمية . ثانيا : أكدت هاته المسودة بشكل واضح منع بيع المواد المستخرجة أثناء التنقيب ،،هذا البيع الذي كان معمولا به منذ 1952.إلى حدود 2016 وبهذا يتم عرقلة المقاولات الصغرى ذات الرأسمال المحدود في تلك المناطق مما سيخلف تسريح اليد العاملة التي ليست لها مصادر اخرى للعيش وبالتالي احتقان اجتماعي . ثالثا: لا توجد في هاته المسودة اي اشارة لتشجيع الاستثمار في القطاع المنجمي رابعا: ليست في هاته المسودة اي تحفيز للمقاولات المنجمية لتشجيع التشغيل في المناطق التي تحتوي على الثروة المعدنية. خامسا :أعطت للمقاولات العملاقة خصوصا الأجنبية أسبقية الاستحواذ على مساحات شاسعة وكبيرة جدا للاستكشاف مما سيؤثر على سلبا على على المقاولات الصغرى والمتوسطة. سادسا: واضعو هاته المسودة لم يعتمدوا المقاربة التشاركية ولم يقبلوا اي اقتراح من مقتراحات المنظمات والهيئات والفدراليات و الجمعيات الممثلة للقطاع المنجمي بالمغرب . خلاصة: طالما كثر الحديث عن الديمقراطية التشاركية لكن صاحب القرار السيد وزير الطاقة والمعادن لا يعترف بها ولم يعطيها اي اهتمام واعتمد على اجتهادات شخصية جاءت مخيبة لامال القطاع المنجمي برمته مما قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي.	مراد الواهي
	انا الموقع اعلاه عامل في شركة منجمية، ابدي ملاحظاتي الثالية حول هاته المسودة لمشروع تعديل قانون 33.13 والتي جاءت مخيبة للآمال ولاتشجع الاستثمار في القطاع المنجمي بالمغرب .اذكر منها أولا ؛ل المسودة لم تعالج حالة البلوكاج التي يعيشها القطاع المنجمي منذ سن قانون 33.13 ,حيت المساطير الطويلة والمعقدة، التي تعيق التنمية . ثانيا : أكدت هاته المسودة بشكل واضح منع بيع المواد المستخرجة أثناء التنقيب ،،هذا البيع الذي كان معمولا به منذ 1952.إلى حدود 2016 وبهذا يتم عرقلة المقاولات الصغرى ذات الرأسمال المحدود في تلك المناطق مما سيخلف تسريح اليد العاملة التي ليست لها مصادر اخرى للعيش وبالتالي احتقان اجتماعي . ثالثا: لا توجد في هاته المسودة اي اشارة لتشجيع الاستثمار في القطاع المنجمي رابعا: ليست في هاته المسودة اي تحفيز للمقاولات المنجمية لتشجيع التشغيل في المناطق التي تحتوي على الثروة المعدنية.. سادسا: واضعو هاته المسودة لم يعتمدوا المقاربة التشاركية ولم يقبلوا اي اقتراح من مقتراحات المنظمات والهيئات والفدراليات و الجمعيات الممثلة للقطاع المنجمي بالمغرب . خلاصة: طالما كثر الحديث عن الديمقراطية التشاركية لكن صاحب القرار السيد وزير الطاقة والمعادن لا يعترف بها ولم يعطيها اي اهتمام واعتمد على اجتهادات شخصية جاءت مخيبة لامال القطاع المنجمي برمته مما قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي.	بلباجي يوسف

اعتمد قطاع الطاقة والمعادن مقاربة تشاركية تقوم على التشاور وأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع وذلك منذ انطلاق الاشغال التحضيرية لإعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون حيث تم عقد مجموعة من اجتماعات حضورية ثم بتقنية الفيديو خلال فترة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ الصحية مع فيدرالية الصناعة المعدنية وجمعية الاتحاد للمقاولات الصغرى والمتوسطة للبحث عن المعادن والتنسيقية الجهوية للفاعلين المعدنيين لدرعة تافيلالت. كما عمد هذا القطاع على توجيه مراسلات جوابية على كل المراسلات الواردة عليه في شأن مشروع قانون تغيير وتتميم القانون 13-33 المتعلق بالمناجم.	انا الموقع اعلاه صاحب شركة منجمية، ابدي ملاحظاتي الثالية حول هاته المسودة لمشروع تعديل قانون 33.13 والتي جاءت مخيبة للآمال ولاتشجع الاستثمار في القطاع المنجمي بالمغرب .اذكر منها أولا ؛ل المسودة لم تعالج حالة البلوكاج التي يعيشها القطاع المنجمي منذ سن قانون 33.13 ,حيت المساطير الطويلة والمعقدة، التي تعيق التنمية . ثانيا : أكدت هاته المسودة بشكل واضح منع بيع المواد المستخرجة أثناء التنقيب ،،هذا البيع الذي كان معمولا به منذ 1952.إلى حدود 2016 وبهذا يتم عرقلة المقاولات الصغرى ذات الرأسمال المحدود في تلك المناطق مما سيخلف تسريح اليد العاملة التي ليست لها مصادر اخرى للعيش وبالتالي احتقان اجتماعي . ثالثا: لا توجد في هاته المسودة اي اشارة لتشجيع الاستثمار في القطاع المنجمي رابعا: ليست في هاته المسودة اي تحفيز للمقاولات المنجمية لتشجيع التشغيل في المناطق التي تحتوي على الثروة المعدنية. خامسا :أعطت للمقاولات العملاقة خصوصا الأجنبية أسبقية الاستحواذ على مساحات شاسعة وكبيرة جدا للاستكشاف مما سيؤثر على سلبا على على المقاولات الصغرى والمتوسطة. سادسا: واضعو هاته المسودة لم يعتمدوا المقاربة التشاركية ولم يقبلوا اي اقتراح من مقتراحات المنظمات والهيئات والفدراليات و الجمعيات الممثلة للقطاع المنجمي بالمغرب . خلاصة: طالما كثر الحديث عن الديمقراطية التشاركية لكن صاحب القرار السيد وزير الطاقة والمعادن لا يعترف بها ولم يعطيها اي اهتمام واعتمد على اجتهادات شخصية جاءت مخيبة لامال القطاع المنجمي برمته مما قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي.	العلام محمد
	انا الموقع اعلاه صاحب شركة منجمية، ابدي ملاحظاتي الثالية حول هاته المسودة لمشروع تعديل قانون 33.13 والتي جاءت مخيبة للآمال ولاتشجع الاستثمار في القطاع المنجمي بالمغرب .اذكر منها أولا ؛ل المسودة لم تعالج حالة البلوكاج التي يعيشها القطاع المنجمي منذ سن قانون 33.13 ,حيت المساطير الطويلة والمعقدة، التي تعيق التنمية . ثانيا : أكدت هاته المسودة بشكل واضح منع بيع المواد المستخرجة أثناء التنقيب ،،هذا البيع الذي كان معمولا به منذ 1952.إلى حدود 2016 وبهذا يتم عرقلة المقاولات الصغرى ذات الرأسمال المحدود في تلك المناطق مما سيخلف تسريح اليد العاملة التي ليست لها مصادر اخرى للعيش وبالتالي احتقان اجتماعي . ثالثا: لا توجد في هاته المسودة اي اشارة لتشجيع الاستثمار في القطاع المنجمي رابعا: ليست في هاته المسودة اي تحفيز للمقاولات المنجمية لتشجيع التشغيل في المناطق التي تحتوي على الثروة المعدنية. خامسا :أعطت للمقاولات العملاقة خصوصا الأجنبية أسبقية الاستحواذ على مساحات شاسعة وكبيرة جدا للاستكشاف مما سيؤثر على سلبا على على المقاولات الصغرى والمتوسطة. سادسا: واضعو هاته المسودة لم يعتمدوا المقاربة التشاركية ولم يقبلوا اي اقتراح من مقتراحات المنظمات والهيئات والفدراليات و الجمعيات الممثلة للقطاع المنجمي بالمغرب . خلاصة: طالما كثر الحديث عن الديمقراطية التشاركية لكن صاحب القرار السيد وزير الطاقة والمعادن لا يعترف بها ولم يعطيها اي اهتمام واعتمد على اجتهادات شخصية جاءت مخيبة لامال القطاع المنجمي برمته مما قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي.	Ouhasni El mahjoub
	شكرا لفتح المجال المعدنيين الادلاء برأيهم في هاته القوانيين التي اربكت حساباتهم بعدما احسوا بتهميشهم لعدم أخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار لاجل هذا نطلب منكم تجميد العمل بخاته القوانيين وفتم باب الحوار الجاد والمسؤول للوصول لحل يتمشى مع قدرات المعدنيين بمختلف فناتهم وشكرا	عبد الله جراري
	مصطفى بوستيتي تكوين الشركات و المقاولات مسك المحاسبة . استشارات قانونية و جبائية .دراسة المشاريع الاستثمارية مواكبة و تتبع الملفات الاستثمارية المتعلقة بالمعادن و المناجم بصفتنا مكاتب خاصة لنا ارتباط وثيق بزبنائنا الكرام الذين يزاولون نشاطهم في القطاع المعدني و المنجمي نستنكر و ننتقذ القانونين المنجميين رقم 33-13 و 74-15في كل موادهما التي اعتمدتها وزارة الطاقة و المعادن و البيئة دون مشاورات و اشراك المهنيين المعدنيين و المنجميين في تحيين هذا القانون رغم التعديلات المقترحة و المقدمة الى الوزارة المكلفة بالقطاع المعدني من طرف الجمعيات المعدنية ،فاننا نؤكد تضامننا و مؤازرتنا لجميع المعدنيين و المنجميين ،	بوستيتي مصطفى

ste north africa general services	Les Pv d'infraction: Le projet doit contenir des dispositions qui permettent à la personne objet d'un PV de verbalisation de disposer d'une copie du PV. L'armateur ne peut être responsable des erreurs du patron de pêche.	لا علاقة لهذا التعليق بمشروع القانون
الحسن فهمي	لا لإعطاء خيرات بلادنا لغيرنا	
اوراغ حميد	كمواطن مغربي ارفض المرسوم 33/13نطرا لضربه في كل صلاحيات المقاولات الصغرى والمتوسطة	
Laabizi	Bonjour Je suis très déçu part cette loi je suis marocaine et fière de l être mon pays et tts pour moi ne faites pas ça nous sommes Un royaume ET je suis une royaliste dans le sang merci	
Uim	نحن نرفض التعديلات في قانون المناجم جملة وتفصيلا والى من لايعرف : هل تعلم الحكومة ان المقاول المعدني الصغير هو اول من يكتشف المعادن ؟ لسبب بسيط لانه في الغالب يعرف المسالك الوعرة ويشتغل بنفسه او مع اقربائه . تارة يقوم باعمال الجيولوجي وتارة يشتغل في اعمال التنقيب . و اذا وجد مادة يقوم بالسفر الى المدن البعيدة من اجل التحاليل . وغالب المعادن التي تم العثور عليها منذ الحماية الفرنسية كانت بفضل هؤلاء . و كان المعمرون يقومون بتدريبهم وتاهيلهم وتتكفل بايجاد مصادر التمويل لهم . كانت المقاولات المعدنية الصغرى الى امد قريب و الى حين ظهور القانون 33-10.تتكلف عناء البحث و الاستغلال في المناطق الوعرة مشغلة الاف الاشخاص بتمويل ذاتي دون مساعدة من الحكومة . وعوض مد العون اليها لجأت الى وضع عراقيل من اجل فتح المجال للوبيات المعادن الكبرى . الشروط التعجيزية : مصاريف رخصة الاستكشاف سابقا 2000درهم .اصبحت الان 16000. مصاريف تجديد رخصة الاستكشاف في السابق 4000درهم اصبحت الان 24000. فرض شهادة بيئية من مكتب دراسات مؤهل تتطلب ازيد من 40000 درهم . فرض قدرة تقنية و قدرة مالية في الرصيد البنكي لا تتحمله الا الشركات الكبرى . ويبدو ان الوزير المكلف بالقطاع يفضل الطرقة السهلة وهي جباية الاموال من جيوب المقاولات المعدنية عوض تشجيع الاستثمار لما له من دور في التصدير وفي جلب العملة الصعبة. وكانت رصاصة الرحمة ان منعتم استغلال منتوج رخصة البحث mise à disposition de produit de recherche من اجل طرده نهائيا من القطاع المعدني. وحتى ماقالت عنه الحكومة ان القانون الجديد وضع من اجل تشجيع المستثمرين الاجانب لم يتم احتساب المغرب في لائحة الدول ذات الجاذبية bizness doing وتم تضمين دول افريقية حديثة العهد بالاستثمار المعدني كانت في السابق اقل شانا.	لا علاقة بمشروع القانون هذا بموضوع المرسوم المشار اليه في التعليق
MOHAMED OUAHMANE	كمواطن مغربي لا أوافق على القانون 13:33 ولا على المرسوم ولا على مسودة تعديل القانون لأنه لايتماشى مع المقاولات الصغرى والمتوسطة جاء لإقبارها وعكس التوجهات الملكية السامية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والأخذ بيدها لذا أعلن رفضي لهاذ القانون.	إن الآراء الواردة في هذه التعاليق غير ذات أساس ولا تقدم اقتراحات أو بدائل من شأنها تجويد مضامين مشروع القانون ، وتقتصر على عبارات الرفض غير المعلل وخدمة لحسابات شخصية ضيقة.
شركة تفروين للمعادن	بعد صدور القانون ٣٣-١٣ المتعلق بالمناجم أصبحت كل الشركات المعدنية المتوسط و الصغرى شبه عاجزة على مسايرة هدا القانون التعجيزي لما يتضمن من بنود قاسية وأدى الى افلاس مجموعة من المقاولات وهذا مايتنافى مع جل توصيات صاحب الجلالة	
عبدالله ايت باعلي	قانون الطبقة المسيطرة والشركات الاجنبية	
محمد ايت باعلي	القانون13/33 قانون مجحف سيقضي على المقامات الصغرى والمتوسطة	
Abdellah ejjorfi	قانون مجحف في حق المعدنيين	
ابراهيم ايت باعلي	فاعل معدني وناشط جمعوي نطلب تجميد القانون 13/33 لانه لا يراعي الحقوق المكتسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وسيجمد كل انشطتها ويؤدي الى اقلارها فهاد التوجه لا يهدف إلى تشجيع المقاولة الوطنية وتطويرها ...	
محمد ابن الطالب	بصيفتي فاعل معدني اطلب بتجميد القانون33/13 واستبداله بما يساعد المنجمين والمقاولات المعدنية.	

إن الآراء الواردة في هذه التعاليق غير ذات أساس ولا تقدم اقتراحات أو بدائل من شأنها تجويد مضامين مشروع القانون ، وتقتصر على عبارات الرفض غير المعلل وخدمة لحسابات شخصية ضيقة.	بصيفتي فاعل معدني اطلب بتجميد القانون33/13 واستبداله بما يساعد المنجمين والمقاولات المعدنية.	الا دريسي يوسف
	بصفتي فاعل معدني اطلب بتجميد القانون 33/13 واستبداله بقوانين مبصطة تراعي تطلعات المعدنين ودعم المقاولة المعدنية	الثلج امحمد
	المعدني أرفض قنون 13:32	محمد الكزولي.شركة ديمين
	يجب تجميد القانون 13/33 فورا قبل ان يفلس القطاع بالكامل. وتغيره بقانون يراعي القدرة المالية والتقنية للمهنيين والمستتمرين المغاربة والشركات المغربية قبل الاستتمارات الخارجية . نريد قانون يستجيب لمتطلعات المعدنين المغاربة اولا قبل كل شيء	يوسف بن ابشو
	بصفتي فاعل معدني ومسير لشركة(ادمومة سارل)وعضو في الجمعية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطةللمعادن فاني اعارض واستنكر لما تقدمت به الوزارة من اقتراح احادي الجانب. ولن تاخد بعين الاعتبار باقتراح التعديلات التي سلمتها الجمعيات الوطنية والجهوية وعدم اشراك الفاعلين والمنجميين في هدا التتميم علما اننا نعيش ازمة خانقة بسبب انزال وتطبيق قانون 33/13 الدي يساوي بين الش ركات العملاقة والدولية والصغيرة والمتوسطة في جميع الواجبات والتسعيرات الصاروخية فان اقتراح هده الوزارة الوصية يخالف توجيهات الخطاب الملكي السامي ولا يعير اي اعتبار لاي تشارك في الحوار كما نص عليه الدستور فان التنمية لديهم فقط في القوانين والبيروقراطية واستعمال اساليب قد عفا عليها الزمن ولهدا نهيب ونستنجد الي اصحاب الضمائر الحية للاخد بالاعتبار اعتراضنا لهدا الاقتراح الدي سياتي علي ما تبقى من مكتسباتنا واقصائنا من الميدان بهذه القوانين المشؤومة الاستقصائية ان التصور الفاسد يبرهن عن ان اصحاب هدا المشروع ضد الوطن وسياسة واوامر الملك دام له النصر والعز دمتم للصالح العام والسلام علي من اتبع الهدي.	سعيد أهويس
	كمعدني ومواطن مغربي أرفض مشروع القانون المتمم القانون 13/33 لما يحتويه من بنود مجحفة في حق المقاولات A3I المعدنية المغربية الصغرى و المتوسطة وبنود منافية للدستور المغربي و الارادة الملكية السامية في ميدان الاستثمار و خلق فرص الشغل	ادريس اعمر
	بصفتي فاعل معدني ومسير لشركة وعضو في الجمعية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطةللمعادن فاني اعارض واستنكر لما تقدمت به الوزارة من اقتراح احادي الجانب. ولن تاخد بعين الاعتبار باقتراح التعديلات التي سلمتها الجمعيات الوطنية والجهوية وعدم اشراك الفاعلين والمنجميين في هدا التتميم علما اننا نعيش ازمة خانقة بسبب انزال وتطبيق قانون 33/13 الدي يساوي بين الش ركات العملاقة والدولية والصغيرة والمتوسطة في جميع الواجبات والتسعيرات الصاروخية فان اقتراح هده الوزارة الوصية يخالف توجيهات الخطاب الملكي السامي ولا يعير اي اعتبار لاي تشارك في الحوار كما نص عليه الدستور فان التنمية لديهم فقط في القوانين والبيروقراطية واستعمال اساليب قد عفا عليها الزمن ولهدا نهيب ونستنجد الي اصحاب الضمائر الحية للاخد بالاعتبار اعتراضنا لهدا الاقتراح الدي سياتي علي ما تبقى من مكتسباتنا واقصائنا من الميدان بهذه القوانين المشؤومة الاستقصائية ان التصور الفاسد يبرهن عن ان اصحاب هدا المشروع ضد الوطن وسياسة واوامر الملك دام له النصر والعز دمتم للصالح العام والسلام علي من اتبع الهدي.	سعد

المملكة المغربية
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement
Dépôt
Royaume du Maroc

إن الآراء الواردة في هذه التعاليق غير ذات أساس ولا تقدم اقتراحات أو بدائل من شأنها تجويد مضامين مشروع القانون ، وتقتصر على عبارات الرفض غير المعلل وخدمة لحسابات شخصية ضيقة.	قانون13/33 قانون غير عادل خاصة في مواد رخص الإستكشاف .لم يخضع لمبادئ الديموقراطية التشاركية عدل دون استشارةالمقاولات المتوسطة والصغرى،نصوصه مدمرةللذين تم إقصائهم. رجاءا لاتصادقوا عليه إن كنتم مواطنين .	بوشتى بوريقي
	كنا ننتظر من الوزارة الوصية على القطاع ان تاخذ بجدية كل مقترحاتنا لتعديل قانون 33 13 والمرسوم السندات المنجمية الجديد والذي جاء بزيادات صاروخية جدا لا تاخذ بعين الاعتبار الشركات المعدنية الصغرى والصغرى جدا، والتى تلعب دورا استراتيجيا ومهما في فك العزلة والتهميش عنهم بشتى الوساءل..... واذا بالوزارة جاءت بمسودة قوانين اخرى ، لا نقبل بها لانها تشكل عراقيل وبنوذ تعطل عمل الشركات المتوسطة والصغيرة والصناع التقليديين في هذا القطاع المعدني المتضرر بجاءحتين جاءحة كورونا و جاءحة 33 13 والمرسوم السندات المنجمية الجديد والمسودة، وبالخصوص ان الوزارة الوصية اخذت معنا العهد على التغيير لما فيه مصلحة المعدنيين الكرام والبلاد والاستقرار الإجتماعي والامني في هذه الظروف العصيبة التى يعيشها العالم. ..... اليعقوبي حميد الهاتف 0608985315	اليعقوبي حميد
	بصفتي مقاول معدني اعترض على مشروع قانون بتتميم و تغيير مقتضيات قانون 13/33 المنظم لقطاع المعادن و الذي هو في الأصل في موضع انتقاد و اعتراض على مجموعة من بنوده و نصوصه التطبيقية و يأتي اعتراضي هذا بناء على التيقن من وجود أثر سلبي على التماسك الاجتماعي و الضرب من حديد أمن و استقرار الأسر المسترزقة من قطاع المعادن كما يستهدف بشكل مباشر حقوق مكفولة دستوريا من قبيل حق العمل و حق الحياة و صون كرامة شريحة عريضة من المواطنين الذي لا إيرادات معيشية لهم إلا مهنة التعدين و تسويق المواد المعدنية .	عماري حسن
	اولا SoS صيرنا او مازال نصيرو او مازال ماشدينا حتى ريال. باسم الله الرحمن الرحيم فاعل معدني ضد جزء من القانون الجديد 13/33 بمشتقاته الأخيرة مع تعديل بعض البنود وفقكم الله	توفيق ماسو
	ارفض كل بنود تتميم و تغيير قانون 33/13	عماري حسن
	السلام عليكم انا رجل اعمال معدني شاب مستثمر في المعادن وبحكم الخبرة التي راكمتها في بعض المجالات الاقتصادية في المغرب وبالمقارنة بين القوانين التي تنضم المجالات الاخرى وقانون 33-13 فان هدا الاخير هدفه هوا ابادة الشركات المعدنية الوطنية لترك الساحة فارغة لشركات الاجنبية	عزيز حنصالي